

تداعفات إلغاء الانتخابات المحلية

إعداد الباحث الشاب:

عسان الزعانف

بإشراف:

د. عبفر عبد الرحمن ثابت

د. وسفم الهابفل

أ. طلال أبو ركة

2017

قدمت هذه الأوراق البحتفة ضمن جهود بال ففك للدراسات الاستراتيجية في تطوير مهارات البحث العلمي حول قضايا المجتمع الفلسطيني وتوطنف إنتاج المعرفة في فلسطين.

• المقدمة:

تعتبر الهيئات المحلية ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على صعيد المجتمع المحلي، إضافة إلى المهام الإدارية والخدمات المتعددة والتي تغطي جوانب الحياة المختلفة، وأن فعالية هذه الهيئات في أداء دورها تعطي مؤشراً على نوعية النظام السياسي القائم. حيث يعتبر خبراء الإدارة المحلية أن الحكم المحلي هو أحد أصول نظام الدولة الحديثة والتفكير الديمقراطي ومبدأ السيادة الشعبية.

شكلت نتائج انتخابات الهيئات المحلية في فلسطين والتي جرت عام 1976 في فترة الاحتلال الإسرائيلي، تحدي لإرادة الاحتلال الذي حاول من خلالها تكريس الاحتلال وخلق قيادة بديلة ولكن كانت النتائج معاكسة لإرادة الاحتلال وذلك بفوز الشخصيات الوطنية الراضة للاحتلال والمؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. لتكون بذلك الانتخابات المحلية واحدة من الأدوات النضالية التي وظفها شعبنا في مقارعة الاحتلال وتأكيد الحق الفلسطيني في تقرير المصير. (مقبل، 2010، ص69)

ولكن بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993 وقيام السلطة الفلسطينية في عام 1994 وتشكيل المجلس التشريعي عام 1996، أقر المجلس القوانين الخاصة بتنظيم عمل الهيئات المحلية الفلسطينية ومنها قانون " انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية "، وفي قانون آخر رقم (1) لعام 1997، تحت اسم "الهيئات المحلية الفلسطينية".

إلا أن السلطة لم تقم بإجراء الانتخابات للهيئات المحلية، بل اتبعت نهج التعيينات منذ ذلك التاريخ إلى حين إقرار العمل بالقانون وإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية يوم 23/12/2004، وذلك في 26 هيئة محلية من أصل 36، وفي غزة يوم 27/1/2005 في 10 هيئات محلية. أما المرحلة الثانية، فقد أجريت بتاريخ 5/5/2005 في 82 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أجريت الانتخابات في هاتين المرحلتين وفق نظام الأكثرية (الانتخاب الفردي).

أما المرحلة الثالثة أجريت بتاريخ 29/9/2005 وقد عقدت في 104 هيئات محلية في الضفة الغربية، ولم تشمل أي تجمع في قطاع غزة. والمرحلة الرابعة تم إجرائها بتاريخ 15/12/2005 في 40 هيئة محلية وشملت الضفة الغربية وقطاع غزة. وأجريت المرحلتين الثالثة والرابعة وفق نظام القوائم أو التمثيل النسبي. أما بخصوص المرحلة الخامسة، تم تأجيلها ولم تقم السلطة الفلسطينية بإجرائها. (مقبل، 2010، ص80)

حيث استمر تولي المجالس المنتخبة عام 2004-2005 لمهامها حتى 2012/12/20، وأجريت ثاني انتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية، في ظل انقسام سياسي وجغرافي بين شطري الوطن الضفة وقطاع غزة واقتصر إجرائها على الضفة الغربية دون قطاع غزة.

في هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى فهم وتحليل تداعيات الغاء الانتخابات المحلية على المجتمع الفلسطيني.

• أزمة الانتخابات المحلية في ضوء الانقسام:

منذ البداية، أثار قرار إجراء الانتخابات خلال عام 2016 خلافات بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة، وإن تباينت مبررات الرفض والتأييد، غير أن سيناريو الإلغاء أو التأجيل كان يزداد ترجيحاً مع الاقتراب من لحظة التوجه إلى صناديق الاقتراع، ليعزز من الآراء التي حذرت من وجود عوامل قد تحوّل الانتخابات المحلية من نعمة إلى نقمة. ولقد شكلت الدعوة للانتخابات المحلية مفاجأة لدي الجمهور بعد أن غابت هذه التجربة عن الأراضي الفلسطينية منذ الانتخابات التشريعية قبل احد عشر عاما و التي عقدت في 25 كانون الثاني 2005. كما أنه جرت آخر انتخابات بلدية في فلسطين عام 2012، وشملت هيئات محلية في الضفة فقط؛ حيث رفضت حركة حماس المشاركة فيها، ومنعت إجراءها في قطاع غزة. كما أوضحت حركة حماس أنها ستحاول المشاركة عبر شخصيات مستقلة، والابتعاد عن الصفة الحزبية، للخروج بنتائج إيجابية تنعكس على حركة الإعمار في غزة، والتعامل مع الدول المانحة، والأهم أن يشعر المواطن بأن هناك تغييراً نحو الأفضل قد حدث.

صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ 21 حزيران 2016 بإجراء الانتخابات المحلية في كافة أرجاء الوطن تبدأ بتاريخ 8 تشرين الأول 2016. وكان من المقرر أن تجري الانتخابات في 416 هيئة محلية في الضفة بما فيها محافظة القدس وقطاع غزة. (لجنة الانتخابات المركزية، 2016)

لقد رحب الشارع الفلسطيني وتفاعل على مدار شهرين، مع قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية، وبدأت الأحزاب والقوى المجتمعية بالاستعداد على أمل إنتاج مرحلة فلسطينية جديدة، تطوي صفحة الانقسام والتفرد في القرار وسعيًا للوصول إلى ترميم المشروع الوطني، والسير تجاه المصالحة الشاملة، والشروع في استكمال الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمجلس الوطني لكن للأسف بدأت المشاكل

بالظهور وكان أولها هو قرار محكمة بداية خانينوس الذي قام بإلغاء خمس قوائم لحركة فتح في خمس بلديات بمحافظتي خانينوس ورفح جنوب قطاع غزة كما أفادت مصادر قضائية بأنه تم إلغاء قوائم فتح (كتلة التحرر الوطني والبناء) في خانينوس، وعيسان الكبيرة، والقرارة، والفخاري، والشوكة في رفح، بعد قبول الطعون في عدد من مرشحيها.

كما قامت اللجنة الانتخابية بالتحضير للانتخابات في الضفة والقطاع، وأنهت فترة تسجيل الناخبين ومرحلة الترشح، حيث ترشحت 864 قائمة في الضفة والقطاع. الى أن تلقت اللجنة بتاريخ 8 أيلول 2016، قرار محكمة العدل العليا برام الله والذي يقضي بوقف قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية مؤقتاً لحين البت في الدعوى المرفوعة أمامها. (لجنة الانتخابات المركزية، 2016)

اعتبر هذا القرار سياسياً وليس قضائياً لعدة أسباب كان أهمها هو نجاح الطعون في إسقاط قوائم فتح، وإخفاقها إدارياً وقانونياً قد يعتقد أن هذا هو السبب الوحيد الذي يقف وراء قرار التأجيل، لكن المتابع عن قرب تظهر له أسباب عديدة، وأن خلف هذا القرار تداعيات داخلية وخارجية تراكمية أخرى لها تأثيرها، لعل من أهمها:

أولاً: فرض الانتخابات بقرار أحادي من الحكومة، انصياعاً لضغوط الأطراف الخارجية المانحة، دون اعتبار التوافق الوطني، ومجيئها في أجواء غير مناسبة، في ظل تغول الاحتلال، واستمرار الانقسام، واشتداد الحصار على غزة، مما جعل الانتخابات وسيلةً لتعزيز الانقسام بأدوات جديدة، كما أنه لم يكن متوقفاً موافقة حماس على خوض الانتخابات في ظل المعطيات الراهنة، غير أنها أثبتت جاهزيتها فأريكت الحسابات.

ثانياً: عدم التزام الطرفين حماس وفتح في وثيقة الشرف التي صاغتها فصائل فلسطينية بهدف ضمان نجاح ونزاهة الانتخابات. من ثم جاء قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية في جلستها التي انعقدت في الثالث من تشرين الأول، الاستمرار بإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وإسقاط إجراءاتها في قطاع غزة لعدم وجود قضاء شرعي مشكل حسب القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. وكانت آخر ما تم التوصل إليه في مشكلة إجراء الانتخابات هو أن رئيس الوزراء رامي الحمد لله أكد أنه تقرر بالتشاور مع رئيس السلطة محمود عباس تأجيل الانتخابات 4 أشهر، على أن يجري توفير البيئة القانونية المناسبة لإجرائها بكل محافظات الوطن في يوم واحد. (لجنة الانتخابات المركزية، 2016)

• تجزئة وطنية: استحقاق الضفة وحرمان غزة

في يوم الاثنين الموافق 3 تشرين الاول/ اكتوبر 2016 أصدرت محكمة العدل الفلسطينية العليا، قراراً باستكمال الانتخابات المحلية التي كان مقرراً إجرائها في 8 تشرين الاول/اكتوبر 2016، في الضفة وتعليقها في قطاع غزة بدعوى "عدم قانونية المحاكم في القطاع" إلى حين صدور قرار من الحكومة الفلسطينية اجرائها هناك، في تاريخ 2017/2/28 قرر مجلس الوزراء، إجراء الانتخابات لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية، في يوم السبت الموافق 2017/5/13، وفق قراره السابق بهذا الخصوص الصادر بتاريخ 2017/1/31، استناداً إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الذي يجيز لمجلس الوزراء اتخاذ القرار، الذي يجسد العملية الديمقراطية، ويجيز له إصدار قرار بإجراء الانتخابات على مراحل وفق ما تقتضيه المصلحة العامة. ويعني هذا القرار إستكمال لجنة الانتخابات المركزية وبالتنسيق مع الحكومة، عملية إجراء الانتخابات في الضفة الغربية، على أن تحدد الحكومة موعداً لاحقاً لتنظيمها بقطاع غزة ضمن ظروف مناسبة.

فمن الملاحظ هنا أنه يتم التعامل مع الانتخابات المحلية "كمئة لا كإستحقاق دوري" خاصة من قبل طرفي الانقسام الفلسطيني " حركة فتح وحركة حماس" إذ تجرى أو تعلق أو يوافق على إجرائها والمشاركة فيها من عدمه بناء على مصالح سياسية مرحلية، وليس وفقاً لاستراتيجية ثابتة.

فمثلاً وكما ذكرنا سابقاً، في عام 2012 رفضت حركة حماس إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة وأجريت فقط في محافظات الضفة الغربية وحدها. وفي الانتخابات التي كان مقرر عقدها العام الجاري، وافقت حماس على إجراء الانتخابات في قطاع غزة إضافة الي الضفة الغربية، وشاركت بقوائم مستقلين أو تحالفات، بعضها بالشراكة مع فتح دون أن يكون لها قوائم رسمية على غرار انتخابات 2004-2005.

• مواقف القوى السياسية الفلسطينية من اجراء الانتخابات في الضفة الغربية دون قطاع غزة

تباينت مواقف الفصائل الفلسطينية، إزاء إعلان حكومة "الوفاق الوطني" برئاسة رامي الحمدلله، تحديد موعد الانتخابات المحلية في الثالث عشر من أيار/مايو المقبل في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وتضمنت مواقف الفصائل الفلسطينية في التالي:

موقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

اعتبرت حركة حماس على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم إن قرار حكومة رامى الحمد الله بإجراء الانتخابات المحلية باطلاً ومرفوضاً كونه يعزز الانقسام ويخدم سياسة حركة فتح ويأتي مفصلاً على مقاسها على حساب مصالح الشعب الفلسطيني ووحدة مؤسساته، وتأكيداً على أن هذه الحكومة تعمل لصالح حركة فتح ولا تخدم مصالح الكل الفلسطيني على حد سواء.

وشدد برهوم أن هذا القرار ويأتي هذا القرار على أنقاض عملية انتخابية دمرتها حركة فتح وأفشلتها عندما تراجعت عن كل ما تم التوافق عليه بخصوص العملية الانتخابية وعملت على إفشالها.

وقال: "أي انتخابات قادمة يجب أن تكون جزءاً من المصالحة، كما أنه من غير المنطقي إجراؤها دون إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة وهذا نابع من تجربة مريرة خاضها الجميع مع حركة فتح في الانتخابات المحلية الأخيرة". (برهوم، 2017)

موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

رحبت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بإجراء الانتخابات في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وحملت حركة حماس المسؤولية عن عدم إجرائها في القطاع.

موقف اليسار الفلسطيني

رحبت الجبهتان "الشعبية" و"الديمقراطية"، وحركة "المبادرة الوطنية" بتحديد موعد الانتخابات المحلية وضرورة إجرائها في وقت متزامن بين الضفة وغزة.

من جهتها دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى معالجة ما يترتب على قرار محكمة العدل العليا بتجميد الانتخابات المحلية وما سبقه من قرارات محاكم قطاع غزة، "بمسؤولية وطنية لا تقطع الطريق على المسار الديمقراطي".

وقالت الجبهة في بيان لها إنها عملت على أن تشكل الانتخابات المحلية بداية ناجحة للمسار الديمقراطي وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلسين الوطني والتشريعي. (صحيفة القدس، 2016)

• تداعيات الغاء الانتخابات المحلية

أدخل قرار الحكومة الفلسطينية بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية دون غزة، الحالة الفلسطينية في مرحلة جديدة من الخلافات وهددت التفاوض الذي رافق قرار إجرائها، والرهان على اعتبارها محطة على طريق المصالحة وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وهذا المشهد يجعل المتوقع هو مزيداً من الغوص في مستنقع الانقسام، فما آل إليه قرار إجراء الانتخابات المحلية دون توافق يؤكد أنه من الصعوبة أن تتجح الانتخابات في تغيير الوضع من دون مصالحة وطنية وشرعية واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي حال تعنت حركة حماس وتمسكها برفض قرار إجراء الانتخابات وتمسك الحكومة بـ«الاتفاق مع الرئيس» بقرارها، ستجرى عملية الانتخابات في الضفة دون غزة الأمر الذي سيعمق إلى حد كبير الخلاف والانقسام، وسيحطم إمكانية التوصل إلى مصالحة محتملة، ومما لاشك فيه هو ان الانقسام الفلسطيني يعرقل العملية الديمقراطية.

وتمثلت ذرائع إجراء الانتخابات في الضفة دون قطاع غزة:

1. رفض حركة حماس لقرار محكمة العدل العليا من الأساس، وصعوبة قبولها المشاركة في عملية انتخابية تتأسس على المساس بشرعية المؤسسات المدنية والأمنية والقضائية القائمة في القطاع، مما يعني أن فرصة السماح بإجراء الانتخابات في القطاع شبه معدومة.
2. عدم وجود مؤشرات على إمكانية تحقيق اختراق ذي مغزى في ملف المصالحة خلال الفترة المقبلة، يتيح تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على العملية الانتخابية، أو التوافق على التوجه مباشرة إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
3. عدم وجود ضمانات تحول دون إعادة استدعاء القضاء كلما دعت الحاجة لإقصاء الخصوم والمنافسين، مما يبقي سيف تسييس القضاء مشهراً في وجه أيّ عملية انتخابية، حتى ولو تراجعت حماس عن موقفها وقبلت بإجراء الانتخابات في القطاع.

• الخاتمة

وفي نهاية بحثنا يجب أن نشير الي أهمية دور المواطن الفلسطيني في المشاركة الفاعلة في العملية السياسية حيث قمنا بعرض وتحليل المشكلة في هذا البحث حسب التسلسل الزمني منذ بداية اتخاذ القرار بإجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية وأشارنا إلى المواقف السياسية للقوى الفلسطينية وكما عرضنا التداعيات لإجراء الانتخابات المحلية ولاحظنا أن المقرر الوحيد عن مصيرنا السياسي والوطني هي المصالح الحزبية. وهنا نستنتج أن الانتخابات الفلسطينية هي الخيار الأفضل والوحيد للشعب الفلسطيني في حقه بالاختيار، وأن الانتخابات خطوة قد انتظرها الشعب الفلسطيني بفارغ الصبر ليعبر عن أفكاره بحرية ونزاهة واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، ومما لاشك فيه هو دور الانتخابات في إعادة رص صفوف الشعب الفلسطيني واعطاء المواطن الحرية المطلقة بالتعبير عن آرائه لا سيما بعد أن حرم من هذا الحق بعد الانقسام الفلسطيني المدمر لجميع آمال ومصالح الشعب الفلسطيني فالعملية الانتخابية تعمل على تنشيط المجتمع ومؤسساته من جديد بإعادة ضخ دماء جديدة داخل المؤسسات، وفي نفس السياق تلعب دورا بارزا في توحيد وإزالة العوائق بين الفصائل والاحزاب الفلسطينية.

• التوصيات:

في ضوء ما سبق، فإن إجراء الانتخابات في كافة أرجاء الوطن، تمثل ضرورة أساسية من أجل بناء وتدعيم وحدة الوطن ووحدة الشعب، وحرصا على استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتوحيد مؤسسات الوطن في إطار الشرعية والقانون، وتمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. يبقى هذا الخيار هو الأفضل في حالة تم التوافق الوطني على معالجة الأسباب التي تحول دون اتمام ذلك، بما يجنب الحالة الفلسطينية مزيداً من الانقسامات والخلافات، وهو ما يستدعي العمل على:

- أولاً: ضرورة العمل على التصدي لمنع أي محاولات تهدف لإجراء الانتخابات في منطقة وتأجيلها أو إلغائها في منطقة أخرى، حيث ذلك بدوره يسهم في تعزيز الانقسام الفلسطيني وزيادة التفرقة بين الكل الفلسطيني.

- ثانياً: ضرورة التركيز على التوافق وإزالة العقبات أمام إجراء الانتخابات المحلية، من خلال حوار وطني شامل والتوصل إلى اتفاق بين مختلف الأطراف، يحدد مبادئ ومرتكزات إجراء الانتخابات المحلية بالتزامن في كافة أرجاء الوطن.
- ثالثاً: العمل وفق شراكة وتوافق تام بين مختلف الاطراف الفلسطينية لمواجهة أي عراقيل داخلية، ومواجهة أي تدخلات من سلطات الاحتلال تعيق بها العملية الانتخابية بكل مراحلها أو تؤثر على نتائجها.
- رابعاً: العمل على توحيد الجهاز القضائي في الضفة والقطاع، أو التوافق على تشكيل محكمة الانتخابات من قضاة مستقلين وبمعزل عن أي تأثير حزبي، من أجل ضمان استمرار العملية الانتخابية بنجاح وشفافية كاملة.

• المراجع:

- 1- لجنة الانتخابات المركزية: الانتخابات المحلية أجلت :
<https://www.elections.ps/ar/CECWebsite/CurrenEvent/LE2016.aspx>
- 2- قرار مجلس الوزراء (رقم 17/137/08 م.و.ر.ج) لعام 2017 المؤرخ في 31/1/2017.
- 3- المركز الفلسطيني للإعلام: مقال الغاء الانتخابات المحلية في فلسطين تداعيات ومؤشرات ومآلات تاريخ النشر 22|سبتمبر|2016
[/https://www.palinfo.com/news/2016/9/22](https://www.palinfo.com/news/2016/9/22)
- 4- (صحيفة الاستقلال <http://alestqlal.com> تاريخ الوصول 28/11/2016)
- 5- (المركز الفلسطيني للإعلام www.palinf.com تاريخ الوصول 1/12/2016)
- 6- برهوم، فوزي (2017، 31 يناير)، تصريح مؤتمر صحفي الناطق باسم حركة حماس.
<http://alray.ps/ar/post/161594>
- 7- مقبل، فريد(2010): أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية، جامعة النجاح الوطنية، رسائل ماجستير.
- 8- صحيفة القدس، قرار تجريد الانتخابات.. فصائل رفضت وأخرى بلا موقف وفتح ترحب.
<https://www.qudsn.ps/article/100080>